

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 284 @ .

897 16 ( وفعلا ابن الزبير في وقت العيد ، وصوبه ابن عباس وأبو هريرة ) ، ولأنها صلاة عيد ، فجازت قبل الزوال كبقية الأعياد . .

898 ويدل على الوصف قول النبي : ( قد اجتمع في يومكم هذا عيدان ) الحديث انتهى ، وهل من قبل الزوال وقت لوجوبها ؟ فيه روايتان إحداهما : نعم ، والثانية : لا ، وإنما وقت الوجوب الزوال ، وهذا اختيار الأصحاب لعموم 19 ( { أقم الصلاة لدلوك الشمس } ) والتقديم [ ثم ] ثبت رخصة بالسنة والآثار ، وإِ أَعْلَم . .

قال : وتجب الجمعة على من بينه وبين الجامع فرسخ وإِ أَعْلَم . .  
ش : قد تقدمت هذه المسألة والخلاف في تحديد الوجوب هل هو بالفرسخ ، أو بسماع النداء ، وأن هؤلاء هم الذين تجب الجمعة عليهم بغيرهم ، لا بأ°نفسهم ، ونزيد هنا أن ظاهر كلام الخرقى أن الفرسخ أو سماع النداء يعتبر من الجامع ، لأن السعي الذي تختلف المشقة باختلافه إليه ينتهي ، وظاهر كلام أحمد وهو الذي صححه أبو البركات أنه معتبر من طرف البلد . .

899 لما يروى عن النبي أنه قال : ( هل عسى أحدكم أن يتخذ الغنم على رأس ميل ، أو ميلين ، أو ثلاثة من المدينة ، فتأتي الجمعة فلا يجمع ، فيطبع إِ على قلبه ، فيكون من الغافلين ) رواه أبو بكر النجاد ، وفي ابن ماجه نحوه ولأن طرف البلد قد يكون عن الجامع أكثر من فرسخ ، أو بحيث لا يسمع النداء ، فيفضي اعتبارهما إلى سقوط الجمعة عن قرب من المصر ، وهو ممتنع ، وإِ أَعْلَم . .

\$ 2 ( باب صلاة العيدين ) \$ 2 .

ش : سمي العيد عيداً لأنه يعود ويتكرر لأوقاته ، وقيل : لأنه يعود بالفرح والسرور ، وقيل : تفاؤلاً بعوده ، كما سميت القافلة قافلة في ابتداء خروجها ، وتفاؤلاً بقبولها سالمة أي رجوعها ، والأصل في مشروعيتها ، الإجماع ، وما تواتر من أن النبي وخلفاءه صلوا . .  
900 وقد قيل في قوله إِ تعالى : 19 ( { فصل لربك وانحر } ) أن المراد صلاة العيد ، واختلف عن أحمد في حكمها ، فعنه أنها فرض عين ، ( وعنه ) سنة ، ( وعنه ) وهي المذهب : فرض كفاية ، كصلاة الجنائز ، والجهاد قال : ويظهرون التكبير في ليالي العيدين ، وهو في الفطر أكد ، لقول إِ تعالى : 19 ( { ولتكملوا العدة ، والتكبروا إِ على ما هداكم ، ولعلكم تشكرون } ) . .

ش : يسن التكبير في ليالي العيدين ، لأن ابن عمر كبر فيهما .